Journal Of the Iraqia University (76-4) 31 July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

فاعلية البرلمان الالكتروني بتعزيز الشفافية المالية

م.د. أسد موفق جلاب

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Phd Teacher . asad muwafaq chalab

Al - Iraqia University \ College of Law and Political Science

Common Law / Financial law

الملخص

أضحى التحول الرقمي أحد أبرز ملامح التطور الذي تشهده الدول المعاصرة، حيث امتد أثره ليشمل مختلف مؤسسات الدولة، ومن بينها المؤسسة التشريعية التي اضطلعت بدور محوري في مواكبة هذا التحول من خلال اعتماد ما يُعرف بالبرلمان الإلكتروني، ويُعد البرلمان الإلكتروني أحد مظاهر التطور الحديث في أداء الوظيفة التشريعية والرقابية، إذ يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير أعمال البرلمان، بما يسهم في تعزيز الشفافية، ولا سيما في المجال المالي، ولبيان دور البرلمان الإلكتروني في تحقيق الشفافية المالية ، حيث تُعد الشفافية المالية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الحديث، لما لها من دور بالغ الأهمية في حماية المال العام، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وترسيخ مبادئ المساءلة والحوكمة الرشيدة، حيث أولت الدساتير والتشريعات المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بهذا المبدأ، باعتباره ركيزة أساسية لمكافحة الفساد المالي، وضمان حسن إدارة الموارد المالية العامة، وتسلط هذه الدراسة الضوء على دور البرلمان الإلكتروني في تحقيق الشفافية المالية، من خلال تحليل الأساس القانوني لهذا الدور، وبيان مدى إسهامه في تعزيز الرقابة البرلمانية على المال العام، مع الوقوف على أبرز التحديات القانونية التي تعترض تطبيقه .الكلمات المفتاحية : البرلمان الالكتروني ، الشفافية المالية ، المشاركة الشعبية .

Abstract

Digital transformation has become one of the most prominent features of development witnessed by modern states, extending its impact to various state institutions, including the legislative branch, which has played a pivotal role in keeping pace with this transformation through the adoption of what is known as the e-parliament. The e-parliament is considered one of the manifestations of modern development in the performance of the legislative and oversight functions, as it relies on the use of information and communication technology in conducting parliamentary business, thus contributing to enhancing transparency, particularly in the financial field. To illustrate the role of the e-parliament in achieving financial transparency, it is important to note that Financial transparency is a fundamental principle of the modern legal system, given its crucial role in protecting public funds, strengthening trust between the state and society, and establishing the principles of accountability and good governance. Contemporary constitutions and legislation have increasingly emphasized this principle as a cornerstone for combating financial corruption and ensuring sound management of public financial resources. This study highlights the role of e-parliament in achieving financial transparency by analyzing the legal basis for this role, demonstrating its contribution to enhancing parliamentary oversight of public funds, and identifying the most significant legal challenges hindering its implementation.

Keywords: e-parliament, financial transparency, public participation.

المقدمة

اصبح استخدام التكنلوجيا الرقمية أسلوب أساسي لا غنى عنه في كافة جوانب الحياة ، لذلك أصبح التحول الرقمي من أبرز ملامح التطور الذي تشهده الدول حيث امتد أثره ليشمل جميع مؤسسات الدولة ومن بينها المؤسسة التشريعية التي اضطلعت بدور محوري في مواكبة هذا التحول من خلال اعتماد ما يُعرف بالبرلمان الإلكتروني والذي يعد أحد أهم إفرازات الحكومة الإلكترونية، حيث يقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم العمل البرلماني سواء في المجال التشريعي أو الرقابي وبما يحقق قدرًا أكبر من الكفاءة والشفافية والانفتاح على الرأي العام.

وتُعد الشفافية المالية من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الحديث، لاهميتها ودورها البالغ في حماية المال العام، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، لذلك أولت الدساتير والتشريعات المعاصرة اهتمامًا بهذا الجانب باعتباره ركيزة أساسية لمكافحة الفساد المالي ، وفي هذا السياق يظهر الدور الكبير للبرلمان الإلكتروني في دعم الشفافية المالية، من خلال ما يوفره من آليات ومنشورات رقمية حديثة تُمكّن البرلمان من ممارسة وظائفه الرقابية بكفاءة عالية لا سيما في مجال الرقابة على المال العام، من حيث متابعة تنفيذ الموازنة العامة اضافة الى مناقشة التقارير المالية ، وبنفس الوقت إتاحة المعلومات المالية للافراد بصورة واضحة وسهلة الوصول اليها ، كما يسهم البرلمان الإلكتروني في تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الرأي العام من الاطلاع على أعمال السلطة التشريعية وبما يعزز مبدأ علانية الجلسات خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب المالية.

وبالرغم من اهمية لبرلمان الإلكتروني ودوره في تحقيق الشفافية المالية، إلا أن الجانب التطبيقي له يثير العديد من الإشكاليات القانونية، منها ما يتعلق بالإطار الدستوري المنظم له ، ومن جانب آخر مدى كفاية التشريعات القانونية بمواكبة هذا التطور التقني، اضافة الى التحديات المرتبطة بحماية البيانات وتحقيق التوازن بين الشفافية ومتطلبات الأمن القانوني ، لذلك أن هذا التحول بأستخدام التكنلوجيا في المجال التشريعي يحتوي في طياته على مخاطر و تعقيدات لا بد من معالجتها .بناءً على ما تقدم تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل الأساس القانوني لهذا الدور، وبيان مدى إسهامه في تعزيز الرقابة البرلمانية على المال العام، و الوقوف على أبرز التحديات القانونية التي تعترض تطبيقه لوضع الحلول لها وبما يعزز من فعاليته في تحقيق الشفافية المالية وترسيخ مبادئ القانون .

أهداف البحث

: يهدف البحث إلى

- توضيح المفهوم القانوني للبرلمان الإلكتروني.
- بيان العلاقة بين البرلمان الإلكتروني والشفافية المالية.
- تحليل الدور الرقابي للبرلمان الإلكتروني على المال العام.
- بيان أوجه القصور في التشريعات القانونية .

مشكلة البحث

: تثور مشكلة البحث الاساسية من خلال أي مدى يسهم البرلمان الإلكتروني من الناحية القانونية في تحقيق الشفافية المالية وتعزيز الرقابة على المال العام؟

ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات فرعية:

- ما الأساس الدستوري والقانوني للشفافية المالية؟
- الى أي مدى يساهم البرلمان الإلكتروني في تعزيز الرقابة البرلمانية على المال العام؟
- ما هي المعوقات التي تواجه الدول وتحد من فعالية البرلمان الإلكتروني في هذا المجال؟

منهج البحث : تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية تجمع بين التحليل القانوني والمنهج الوصفي ، بهدف فهم دور البرلمان الالكتروني في تحقيق الشفافية المالية ، وتشخيص المشكلات التي تعيق تطبيقها، وتحليل النصوص القانونية المنظمة لها.

خطة البحث :- قسمنا بهذا هذا الى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول البرلمان الالكتروني و الشفافية اما المبحث الثاني يتكلم عن المعوقات التي تواجه البرلمان الالكتروني في تحقيق الشفافية .

المبحث الأول ماهية البرلمان الالكتروني والشفافية

ان التقنية الحديثة قد أحدثت ثورة في استخدام التكنلوجيا والمعلومات حيث يلاحظ تغييراً ملحوظ وملموس في الكثير من المجالات وهذا يعد عنصر جوهري في جميع الأنشطة الحياتية لان المعلومات تعد عامل رئيسي في اصدار القرارات وبعد تطور عمل مجالس النيابية في ضوء التحديات التقنيات الحديثة عنصر مهم و رئيسي للاتجاه نحو عولمة المؤسسات التشريعية و هذا الامر برمته أصبح ضرورة شبه حتمية للدولة المعاصرة (حسين حسن المصري الكمبيوتر كوسيلة فنية لاسباب المعلومات عبر الحدود الدولية وصور استقلاله – بحث مقدم لكلية الحقوق – جامعة الكويت ٢٠٠١–ص١٥)، لانه اذا كانت المعلوماتية ضرورة لاجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع فهي حتمية للبرلمان بحكم طبيعة الجماهيرية وادواره النيابية ومهامة التشريعية والرقابة ، اذن المعلوماتية اسلوب عمل لا يقبل التجزئة او الانتقائية (د. داود عبدالرزاق الباز – الادارة العامة الحكومة

الالكترونية واثرها على النام القانوني لمرفق العام واعمال موظفيه – ٢٠٠٤–ص٦ وص٧)وعلى هذا الاساس يقسم هذا المبحث الى مطلبين حيث يتناول المطلب الاول مفهوم البرلمان الالكتروني وفي المطلب الثاني سنتناول مفهوم الشفافية .

المطلب لأول مفهوم البرلمان الالكتروني

ان البرلمان الالكتروني يقوم على أساس القيام بكافة المهام الدستورية التي خولها الدستور ، وتتمثل بالرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة وتشريع القوانين استناداً لمبدأ الفصل بين السلطات (نصت المادة (٤٧) من دستور الجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على "تتكون السلطة الاتحادية من السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية , تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات")، ويعد هذا المبدأ أساسي في ظل النظام البرلماني، وأيضا الاعمال المادية التي يمارسها عن طريق القرارات الأدارية فيما يتعلق بشؤونموظفيه يكون عن طريق الوسائل الحديثة بالطرق الالكترونية بالتالي سوف يضمن وجود وسيلة و شفافية تلك المهام والاعمال المنوطه له (د. بشير علي الباز – البرلمان الالكتروني (اطلاله حول الفكر البرلمان الالكتروني العربي) . دار الفكر الجامعي –٢٠١٥– ص٩٠).

الفرع الأول تعريف البرلمان الالكتروني

يعرف البرلمان الالكتروني على انه "تسيير جديد لعمل البرلمان داخلياً وخارجياً بمساعدة فنية حتى يكون اكثر فعالية ومنفعة في الحياة السياسية والبرلمانية من خلال استخدام الكومبيوتر والانترنيت وغيرها من تطبيقات التكنلوجيا المعلومات والاتصالات لربط الإدارة البرلمانية بالحياة السياسية والإدارة الحكومية وغيرها من اجل اصدار تشريع سليم ورقابة برلمانية فاعلة بسهولة و مرونة" (إبراهيم الشرقي أبو اليل – الجوانب القانونية في التعامل عبر وسائل الاتصال الحديث – بحث مقدم الى مؤتمر القانون والكومبيوتر والانترنيت – كلية الشريعة والقانون – جامعة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٣– ص٢)وكذلك يعرف بأنه "الاستخدام العام والشامل الواسع للتكنلوجيا الحديثة لاعادة هيكلية وتنظيم الادارة البرلمانية وتطوير البنية وبالشكل الذي يؤدي الى ممارسة البرلمان مهامه الدستورية والقانونية والادارية والاستفادة من الانترنت و المعلومات و الاتصالات الحديثة التكنلوجية لانجاز كافة الاعمال المنوطة به بسهولة وسرعه ويسر وشفافية" (بيل جينس – المعلوماتية بعد الانترنت – طرق مستقل ترجمة : د. عبدالسلام رضوان – سلسلة علم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب – الكويت – العدد ٢٣١–١٩٩٩–ص٥)وبناءاً على ما تقدم ان البرلمان الالكتروني هو استخدام الوسائل التكنلوجية في تيسير الاعمال البرلمانية وفقاً للمهام المحددة له بموجب الدستور وبما يضمن جودة وسرعه وشفافية المهام و الاعمال المنوطة به .

الفرع الثاني اهداف البرلمان الالكتروني

تتمثل اهداف البرلمان الالكتروني على النحو الاتي :-

١–يهدف البرلمان الالكتروني الى وضع تصورات دول حول الجوانب التشريعية لما ينسجم مع القيم ومبادئ الدول واعتماد ودراسة مشروعات القوانين المعدة من قبل الاجهزة المكلفة بتوحيد التشريعات والمقدمة عن طريق هيئة او لجنة معدة لذلك

٢–توحيد التشريعات والقوانين النافذة في كافة المجالات بمجالسهم في خدمة وتحقيق اهداف شعوب العالم بالوحدة والتقدم والتنمية التكنولوجية السريعة المتلاحقة

٣–تشجيع التعاون والحوار وتبادل الخبرات البرلمانية والاطلاع على كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا البرلمانية سواء عن طريق عقد الندوات او تبادل الخبرات عن طريق النت او المكتبة البرلمانية الرقمية عالمياً

٤–منح البرلمان الالكتروني حق الرقابة السياسية عن طريق النقد و التوجية والارشاد ومنح اعفائه حق توجيه الاسئلة شفوية او كتابة عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) (د. سلمان راشد الزياني : السمة التكنلوجية بمفهومها الحديث – بحث منشور بمجلة معهد البحرين للتنمية السياسية ٢٠٠٩– ص١٥ وكذلك بنظر : د. احمد فتحي سرور البرلمان الالكتروني العربي فكرة يجب ان ترى النور – مقالة منشورة بجريدة الاهرام القاهرة ٢٠١٠– ص٦) .

الفرع الثالث الاساس القانوني للبرلمان الإلكتروني في تحقيق الشفافية المالية في العراق

البرلمان الإلكتروني هو أحد مظاهر التطور الحديث في أداء الوظيفة التشريعية والرقابية، حيث يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير أعمال البرلمان وبما يساهم في تعزيز الشفافية وخصوصاً في المجال المالي ،ولبيان دور البرلمان الإلكتروني في تحقيق الشفافية المالية في العراق، يقتضي الأمر الوقوف على الإطار الدستوري والقانوني المنظم لكل من مبدأ الشفافية المالية والرقابة البرلمانية على المال العام وقد كرّس دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ مبدأ الشفافية المالية بصورة غير مباشرة، ذلك من خلال النص على مجموعة من القواعد الدستورية التي تنظم

إدارة المال العام وتمنح السلطة التشريعية صلاحيات رقابية واسعة في هذا المجال ، فجاء في نص المادة (٢٧) تأكيد على حرمة الأموال العامة ، وضرورة حمايتها من قبل الدولة وإدارتها وفقًا لمقتضيات الصالح العام [1]نصت المادة (٢٧) من دستور ٢٠٠٥ على "أولاً: للاموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن .ثانياً: تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لايجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال ") ، وهو ما يُعد أساسًا دستوريًا لحماية المال العام، ويستلزم إخضاعه لرقابة فعالة تتسم بالوضوح والشفافية. كما منحت المادة (٦١) مجلس النواب اختصاص الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وهو اختصاص شامل يمتد ليشمل الرقابة على السياسات المالية وأوجه الإنفاق العام (نصت المادة (٦١/ثانياً) على " يختص مجلس النواب بما يأتي : ثانياً : الرقابة على اداء السلطة التنفيذية ")ونجد أهم ما يميز الاختصاص المالي لمجلس النواب نص المادة (٦٢) من الدستور التي تضمنت دور مجلس النواب في إقرار مشروع الموازنة العامة ومناقشة أبوابها والموافقة على الحسابات الختامية، الأمر الذي يفرض ضرورة إتاحة البيانات والمعلومات المالية بصورة دقيقة ومعلنة وبما يمكّن النواب من ممارسة دورهم الرقابي على نحو فعّال ، كما تُعد هذه المادة من أهم الأسس الدستورية التي تستند إليها الشفافية المالية في العراق (نصت المادة (٦٢) من دستور ٢٠٠٥ على "ولاً :- يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره ثانياً : لمجلس النواب اجراء المناقلة بين ابواب وفصول الموازنة العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وله عند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبالغ النفقات ")فضلاً عن ذلك، عزز الدستور مبدأ النزاهة ومكافحة الفساد من خلال النص على الهيئات المستقلة، ولا سيما ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة، اللذين يسهمان في دعم الرقابة البرلمانية على المال العام من خلال التقارير والبيانات التي تُعرض على مجلس النواب. وتُعد علانية هذه التقارير وإتاحتها للرأي العام أحد متطلبات الشفافية المالية التي يمكن للبرلمان الإلكتروني أن يفعّلها بصورة أكبر.

المطلب الثاني مفهوم الشفافية

تعد الشفافية من أهم المبادئ التي يمكن اتباعها لتحقيق الحكم الرشيد، من خلال إتاحة المعلومات الكاملة عن أعمال الحكومة وما يتعلق بها من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء من دون إخفاء عن الرأي العام ، وعرفت الشفافية بأنها "احد اهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم وكلما كانت الشفافية موجودة وواضحة كان الحكم جيداً والاستقرار متحققا ، لأنها تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات والجمعيات والصحافة" (سائدة الكيلاني وباسم سكجها : نحو شفافية أردنية ،ط١، مؤسسة الأرشيف، عمان،، ٢٠٠٠ ، ص٦٦)، والشفافية أيضا تعني: "وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعتيها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر ، فضلاً عن تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها، إذ تكون متاحة للجميع" (فارس بن علوش بن بادي السبيعي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، السعودية، ٢٠١٠، ص١٦) ، ويتضح لنا مما تقدم أن الشفافية هي نقيض الغموض وتتسم بوضوح الإجراءات وصحة مصداقية عرض المعلومات والبيانات .واصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلباً تسعى الدول كافة للعمل به وإظهاره كوجه من أوجه الديمقراطية ومفهوم من مفاهيم الحضارة، لانها تمثل عنصر الثقة بالإدارة عن طريق فرض رقابة الدولة على أعمال الإدارة لمنع انتشار الفساد الإداري وحماية المالي العام ولهذا السبب تم اعتمادها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بسبب ما اكتسبت من أهمية كبيرة على المستوى العملي (علي الراشدي : الإدارة بالشفافية ،ط١ ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠٠٧ ص ٣٢١).

الفرع الأول متطلبات الشفافية

يتحقق بتطبيق الشفافية عدة فوائد بمجالات عديدة ، لانها تعزز الهدف الاساسي الا وهو حماية حقوق الأفراد وتنمي الديمقراطية ، ولكي يتم تحقيق هدف الإدارة لابد من توافر مجموعة من المتطلبات ويمكن إجمال هذه المتطلبات بما يلي (أسماء يونس محمود و ناهدة إسماعيل الحمداني: مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية ،دراسة لعينة من المدراء في عدد من المنظمات الإنتاجية في محافظة نينوى، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد٧، ٢٠١١، ص١٧) :-

١-تهيئة الوسائل العملية الأزمة لتطبيق الشفافية في الوقت الصحيح لغرض تحقيق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه المشرع من خلال سنه لهذه النصوص القانونية.

٢-الاعتماد على مفاهيم الإدارة الخاصة بالجودة الشاملة من خلال الحث على تحسين وتطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات الإدارية بصورة مستمرة.

٣-تمكين الموظف من ممارسته للعمل الإداري بمختلف أنواعه ودرجاته من خلال تشجيع سياسة "الدوران الوظيفي" التي تعني عدم استمرار الموظفين (خاصة في المراكز العليا) في الموقع الإداري مدة طويلة (باسم العموش: السياسات الحكومية والسياسية، نحو شفافية اردنيه ، مؤسسة الأرشيف العربي، عمان، ٢٠٠٠ ، ص٦٩)

٤-ضرورة العمل على وجود سياسة واضحة للإدارة وقواعد قانونية تسمح بتطبيق الشفافية، من خلال تعزيز مبدأ الديمقراطية المجتمعية التي تضمن صحة الإجراءات القانونية المتبعة في الوصول للمعلومات والحصول عليها من قبل المستفيدين (عبد شخابنة :الشفافية في الخدمة المدنية (تجربة ديوان الرقابة والتقييس الإداري) بدون دار نشر، الأردن،١٩٩٨، ص٣٣٤) .

الفرع الثاني معوقات الشفافية

هناك معوقات قد تواجه تطبيق الشفافية، ولابد من التعرف على هذه المعوقات ومن ثم وضع الحلول التي ممكن من خلالها القضاء على تلك المعوقات و أهم تلك المعوقات ما يأتي (علي الشيخ: الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدير القدرة التنافسية في الأردن – الجودة- الإنتاجية – الشفافية – المساءلة ، ط١،الجمعية العلمية الملكية ، عمان ،١٩٩٧، ص٥٢) :-

١-الاستمرار بتطبيق الأنظمة البيروقراطية وتعقيد الإجراءات.

٢-تعرض الشفافية للخروقات من قبل فئة من الموظفين يميلون إلى الثرثرة وسعي استغلال هذه المعلومات لتحقيق أهدافهم الخاصة وان تعارضت مع أهداف الإدارة.

٣-تواجه الشفافية صعوبة في تحديد أهدافها كون الأهداف تحتاج إلى موضوعية ووضوح .

٤-وجود الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير التي تستهدف الأنظمة السائدة واستبدالها بأنظمة تحكمها معايير الشفافية وآلياتها الجديدة .

وبعد التطرق الى أهم المعوقات والمشاكل التي يتعرض لها تطبيق مبدأ الشفافية ، لابد من إيجاد الحلول اللازمة لضمان التطبيق السليم لها ومنها (ائتلاف أمان: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد،ط٤، القدس،٢٠١٦ ،ص ٦) :-

١-توضيح الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها وشرح برامجها وفلسفة عملها وفسح المجال أمام الجمهور بالمشاركة فيها وأبداء أراءهم حولها.

٢-السماح للأفراد بالاطلاع على معلومات واضحة ودقيقة خاصة بخطط الإدارة .

٣-تعزيز روح العمل كفريق واحد في الإدارة وربط مصالح الأفراد بمصالح الإدارة العامة .

٤-إدخال تكنولوجيا المعلومات على العمل الإداري وتوظيف نظم المعلومات المتطورة لدعم الانفتاح الذي يعمل على تحسين الفاعلية .

المبحث الثاني المعوقات التى تواجه البرلمان الالكتروني في تحقيق الشفافية

ان فكرة انشاء برلمان الكتروني كلمة بحد ذاتها صعبة التطبيق على ارض الواقع خاصة في الدول العربية حيث تهدف الدول العربية الى تطبيق هذه الفكرة على ارض الواقع اسوة كما هو معين في البرلمان الأوربي (د. احمد فتحي سرور – كلمته التي القاها في واشنطن يوم ٥/ نوفمبر /٢٠٠٩ حيث طالب بضرورة انشاء برلمان الكتروني عربي لمواجهات تحديات تكنولوجيا العصر) ، لذا سنتطرق الى المعوقات او الصعوبات امام تطبيق البرلمان الالكتروني في المطلب الاول وفي المطلب الثاني نتناول تجارب بعض الدول التي خاضت تجربة البرلمان الالكتروني .

المطلب الأول المعوقات او الصعوبات امام تطبيق البرلمان الالكتروني في الدول العربية

سعت معظم الدول العربية الى عمل موقع الكتروني لبرلمانها ولكي يرى النور البرلمان الالكتروني العربي فلا بد من بحث عن اهم المعوقات الموضوعية والاجرائية الاتية :-

١-دراسة الخلفية التاريخية للحياة النيابية في كل دولة والقيام على وضع دراسة عامة حول الحياة السياسية بالاضافه الى استعراض السلطات العامة وعلاقتها بالبرلمان .

٢-استعراض وضائف البرلمان المختلفة في كل دولة وهيكله الداخلي لجانه النوعية المؤقته وكذلك الدائمية منها واللائحه الاساسية والداخلية المنمه لعمل البرلمان.

٣-استعراض الاعمال التشريعية والمالية والرقابية للبرلمان في كل دولة

٤-دراسة النام الانتخابي والمجموعات السياسية والحزبية في كل دولة والعمل على وضع قاعدة بيانات لكل عضو من اعضاء البرلمان وكيفية الاتصال بهم (الاتحاد البرلماني العربي- البرلمان العربي – مكتبة مجلس الشورى والنواب مملكة البحرين – العددين ٨٢ -٧٩-٢٠٠٤ اصدارات الاتحاد البرلماني العربي) .

ولكي يتم علاج هذه المعوقات فلابد من الاهتمام بالاتي :-

١-انشاء نظام الارشيف الالكتروني العربي :- هدف هذا النظام قائم على اساس توثيق كافة اعمال الامانة العامة لكافة البرلمانات لكي يتم بالامكان استرجاعها في فترة لاحقة او العمل على توثيقها منذ نشأت عمل البرلمان وكافة اعماله وانشطة وتخزينها الكترونياً ضمن برنامج الارشيف الالكتروني ولكي يتم نجاح هذه العملية لا بد من توصيل كافة البرلمانات تحت رقم واحد حيث يكون هذا الرقم بمثابة كلمة س حتى تعمل البيئة الالكترونية بشكل متكامل وواحد

٢-انشاء قناة البرلمانية الاعلامية العربية :- اصبح من الضروري مواكبة كافة التطورات العالمية فلا بد من انشاء قناة برلمانية عربية تكون بمثابة قناة معلومات متخصصة في الشؤون العربية بهدف رفع مستوى الوعي البرلماني العربي فأن مهام القناة البرلمانية الاعلامية هو توسع مصادر المعلومات وتطويرها تكنولوجياً في ضل الثورة المعلوماتية (د. بشير علي الباز – مصدر سابق – ص١٣٣) .

وهم مجالات التي يمكن من خلالها ان تساهم القناة البرلمانية هو التأثير على سلوك النيابي لاعفاء البرلمان العربي ومعرفة اجراءات العمل البرلماني لان معرفة وفهم كيفية استخدام الاجراءات يؤدي بالنتيجة الى حسن تطبيق قواعد العمل النيابي (صباح بن حمد ال خليفة , ساعد خضر العربي الحارثي . بيوت الخبرة البرلمانية – الدور و الرسالة والغاية – اصدار برنامج الامم المتحدة الانمائي – مكتبة مجلس الشورى والنواب بمملكة البحرين -٢٠٠٨٠ص١٩٦) .

وتتحدد مهمة هذه القناة بالاتي :-

شرح احكام اللائحة الداخلية المتممة لسير العمل في المجالس النيابية مثل (حق طلب الكلمة, تقديم سؤال, مشروع القانون , اعادة المداولة , فحص الجلسات وانعقادها , بيان التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية طبيعية الالتزام الحزبي او الكتل النيابية , بيان طرق واشكال النام الانتخابية)ولنجاح مهمة هذه القناة البرلمانية العربية القيام بالاتي :-

١-تصميم قاعدة بيانات

٢-الاحتفا في هذه القاعدة بالماخلات المتعلقة بالعملية التشريعية او الرقابية لكل دولة

٣-العمل على توزيعها على ملفات

٤-العمل على اعداد تشغيل لكل حالة مستقلة عن الاخرى من خلال البرنامج الصناعية الالكترونية التي عملت على إزالة الحواجز والاحتكارات المعلوماتية (والترتروت اندرسون: عصر الجينات والالكترونيات والمعرفة – ترجمة أ.د احمد مستجير – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٦ – ص٩٥، كذلك ينظر: د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات – سلسلة عالم المعرفة – الكويت -٢٠٠٣ – ١٢٥) .

وفيما يتعلق بالعراق نرى أن تفعيل البرلمان الإلكتروني يواجه جملة من التحديات القانونية، من أبرزها غياب تشريع خاص ينظم العمل البرلماني الإلكتروني ويبين حجية الإجراءات المتخذة عبر الوسائل الرقمية، فضلًا عن الإشكاليات المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات المالية، وكذلك ضمان سلامة النظم الإلكترونية من الناحية القانونية والتقنية ، فأثار هذا الواقع تساؤلات حول مدى كفاية النصوص القانونية النافذة في تحقيق التوازن بين متطلبات الشفافية المالية ومتطلبات الأمن القانوني.

المطلب الثاني تجارب بعض الدول التي خاضت تجربة البرلمان الالكتروني

في الواقع العلمي يتحتم علينا ان نتجه نحو مواكبة التطور التكنلوجي في كافة مجالات الحياة في المجتمع ولا سيما العمل المؤسسي ومن بينها المجال البرلماني.وبخصوص هذا الموضوع لا بد ان تتبنى المؤسسات الدستورية في كافة الدول العربية تنظيم الدورات التدريبية التي تعمل على خدمة عملها في البرلمان الالكتروني وتعمل على نشر تجاربها في البرلمان الالكتروني لدول الغير عن طريق او من خلال نقل التعاقد والاستيراد من مصادرها المختلفة (أ.د. داود الباز ، الإدارة العامة الالكترونية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤، ص١٥)وعليه سوف نقوم بعرض بعض التجارب لبعض الدول العربية التي اعدت او طبقت البرلمان الالكتروني مع بيان آليات تطبيق البرلمان الالكتروني في العراق :

الفرع الأول البرلمان الالكتروني في مملكة البحرين

ان مملكة البحرين تعد من أوائل الدول العربية في استخدام نظام البرلمان الالكتروني حيث احرز مجلس شورى الدولة المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر النضج الرقمي من حيث اعلى (١٥) برلماناً ترتيباً على مستوى النظم البرلمانية والتي تتعلق بتنفيذ نظم تكنلوجيا المعلومات والأدوات الرقمية المختلفة التي تدعم الوظائف البرلمانية الرئيسية واعتماد الاتجاهات الحالية في رقمنة البرلمانات والاعتماد على نموذج البرلمان الالكتروني الرقمي (الاتحاد البرلماني الدولي ، تقرير البرلمان الالكتروني العالمي، مجلس شورى الدولة، ٢٠٢٤/١٢/٥، منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١١ WWW.bh.com) فهي تعتبر من اهم الدول العربية التي استخدمت هذا التطور التكنلوجي الحديث في المجال التشريعي لانها تتعامل بكم كبير من المعلومات البرلمانية بدقة وسرعة مذهلة لانها تأخذ بنظام المجلسين التشريعيين (مجلس النواب ، الشورى) (تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في المؤتمر العالمي للبرلمان الالكتروني لسنة ٢٠٠٩ واشنطن – الولايات المتحدة الامريكية المتحدة للفترة من ٣ –٥ نوفمبر لسنة ٢٠٠٩ وان مملكة البحرين تهتم بالحضور دائماً في كافة المؤتمرات المعنية بالبرلمان الالكتروني وحضرت المؤتمر البرلماني العالمي للبرلمان الالكتروني الأول في جنيف الأول والثاني في بروكسل سنة ٢٠٠٨ والثالث في واشنطن سنة ٢٠٠٩ بوفد ممثل من المجلسين معاً عملاً بالمادة (٨) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢ والتي تنص على انه (مجلس الشورى ومجلس النواب هما شعب مملكة البحرين في المؤتمرات البرلمانية الدولية وتتكون الجمعية العمومية للشعبة في كل مجلس من جميع أعضائه) . واستناداً الى ذلك فقد عمل موقع الكتروني لمجلس الشؤون هو WWW.Nawab.gov.bh وموقع اخر لمجلس الشورى وهو WWW.shura.gov.bh وعملت على انشاء الاتي:

١–انشاء موقع الكتروني لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى والنواب عن طريق عمل صفحة الكترونية مدون بها كافة البيانات المتعلقة بالعضو ومدى فاعليته ومشاركته في الحياة البرلمانية وسيرته الذاتية وهذا يؤدي دور مهم ومراقبة الناخبين لاداء نوابهم (ان ادخال الانترنيت في برلمان البحرين جعل النائب (صفحة بيضاء) لجمهور الناخبين خاصة ان الاجتماعات اللجان البرلمانية ومناقشات الأعضاء على موقع الالكتروني يطلع عليها المواطن الراغب في ممارسة حق الرقابة لاي نائبه الذي انتخبه فالنواب قد انتخبهم الشعب ، ومن حقه ان يراقب اقوالهم ومشاركتهم في الحياة البرلمانية ، ينظر: يوسف زينل، المجلس الالكتروني، نشرته جريدة الأيام ، العدد ٢٠١٦، ٢٠١٠) .

٢–انشاء المكتبة البرلمانية الالكترونية للمجلسين:تم وضع نظام المعلومات المكتبية على صفحة الانترنيت لتمكين أعضاء المجلس استخدامه من أي موقع يتواجدون فيه وطلب الخدمات المكتبية التي يحتاجونها.

٣–استخدام برنامج الرسائل النصية القصيرة.

ان هذا البرنامج من البرامج السريعة لعملية التخطيط الاجتماعات المجلس ولجانه ومن خلاله يتم ابلاغ وتذكير الأعضاء بمواعيد الجلسات من حيث تأجيلها او اجتماعها في موعدها.

٤–إدارة الجلسات والتصويت الكترونياً:

يساعدهم هذا النظام في المجلسين (الشورى والنواب) على إدارة الجلسات العادية او الطارئة او السرية او التصويت عليه بطريقة سلسلة ويهدف هذا النظام الى توثيق جلسات المجلس صوت وصورة من خلال ما يتيحه النظام خاصة التسجيل المرئي والسمعي وتسهل عملية إدارة الجلسات بالنسبة للرئاسة عن طريق الاستفادة من الوقت (ان دخول مملكة البحرين في مجال الحكومة الالكترونية ،رأى بعض الكتاب ان ادخال الانترنيت يفيد في بث اجتماعات اللجان البرلمانية ومناقشات الأعضاء على موقع WWW.shura.gov.bh WWW.Nawab.gov.bh لتم مشاهدتها من كافة المواطنين الراغبين في متابعة اعمال البرلمان وهذا ما يحدث في برلمان الكونغرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني وهذا بعدم الشفافية عند صناعة عملية التشريع والعمل البرلماني بشكل كامل، ينظر: يوسف زينل – المجلس الالكتروني (عمود راصد – جريدة الأيام)، العدد ٢٥١١– ٢٠١٠، الصفحة الأخيرة) حيث تتخذ مملكة البحرين نظام التصويت الالكتروني عند اتخاذ القرارات او التصويت على مشاريع القوانين او في حالة استخدام أي وسيلة رقابية منصوص عليها في الدستور بطريقة التصويت الالكتروني.

ثانيا: البرلمان الالكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة

ان دولة الامارات العربية المتحدة تعد من أوائل الدول التي عرفت وطبقت البرلمان الالكتروني منذ عام ٢٠٠٠ وحيث طبقت تكنلوجيا المعلومات في المجلس الوطني الاتحادي واتخذت موقع الكتروني له تحت مسمى WWW.almgiles.gov.ae والسبب يعود ان المجلس الوطني الاتحادي قد استخدم تكنلوجيا المعلومات ضمن المجال البرلماني هو مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية (د. عبدالوهاب الظفري ، التجربة الالكترونية للبرلمان الهندي – بحث منشور بمجلة الامن والسياسة – دولة الامارات العربية المتحدة – بدون تاريخ نشر) .

وبناء على ما تقدم سوف نقوم بعرض بعض الإجراءات الالكترونية المستخدمة في البرلمان الالكتروني الكويتي وهي كالاتي:

١-استخدام نظام الأرشيف الالكتروني.

هدف هذا البرنامج هو توثق كافة اعمال الأمانة العامة والأعضاء حيث تحتفظ الأمانة العامة بملف خاص لكل عضو من أعضاء المجلس كافة والأوراق الخاصة به (كالصورة الشخصية، جواز السفر ، السيرة الذاتية ، أنشطة العفو البرلمانية خلال الفصل التشريعي... الخ) وان اغلب أعضاء المجلس من مناطق بعيدة جغرافياً فقد تم فتح صفحة الكترونية لكل عضو لكي يتمكن من الدخول اليها بسهولة عن طريق الاسم وكلمة السر الخاصة به (د. حسين شنيني و د. بومدين بوداود ، البرلمان الالكتروني و الديمقراطية الالطترونية كأليات للعمل السياسي الحديث – مجلة الناقد للدراسات السياسية – مجلد ٤ – العدد ١ – ٢٠٢٠ – ص٧٤) ، حيث يتم من خلاله اعلان بجدول الاعمال والمعلومات الخاصة قبل انعقاد الجلسة وكذلك معرفة اجندة المشاركات الخارجية للمجلس والاطلاع على مختلف الدراسات والتقارير التي اعدتها ادارة المجموعات والمعلومات .

٢- استخدام الرسائل الالكترونية القصيرة :-

عن طريقها يتم تذكير الاعفاء بمواعيد اجتماعات اللجان في المجلس وجدول الاعمال او تأجيل هذه الاجتماعات او اية متحدات طارئة اخرى .

٣- استخدام الارشيف الفوتوغرافي و العربي :-

عملت الامانة العامة للبرلمان الاماراتي بحذف مجموعة كبيرة من الصور الفوتوغرافية الخاصة بالمجلس منذ تأسيسه عام ١٩٧٢ وحتى الفعل التشريعي الاخير بطريقة الكترونية تميزت بسهولة الاستخدام والاسترجاع في اي وقت وفي اي مناسبة وكذلك المشاركات الخارجية (د. علي الضاوي – نحو برلمان عربي رقمي – بحث منشور بمجلة قضايا برلمانية – جمهورية مصر العربية – ٢٠٠٩ – ص٦) .

٤- استخدام نظام الرصد الصحفي الالكتروني :-

هو عباره عن ارشفة متكونه من مجموعة من الاخبار والمقالات والتحقيقات الصحفية المتعلقة بالمجلس الوطني التي تعتبر مصدر مهم من مصادر المعلومات المعتمدة من قبل اعفاء المجلس في المناقشات للقضايا المطروحة امامهم (بيت كونغ بان – تجربة البرلمان الالكتروني في سنغافورة – ورقة عمل قدمت الى مؤتمر الكويت الثالث حول الحكومة والبرلمان الالكتروني للفترة ١٣-١٥/اكتوبر .٢٠٠٦ ص٢٠) .

الفرع الثاني البرلمان الالكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة

تعد دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي عرفت وطبقت البرلمان الالكتروني منذ عام ٢٠٠٠ وحيث طبقت تكنلوجيا المعلومات في المجلس الوطني الاتحادي واتخذت موقع الكتروني له تحت مسمى WWW.almgiles.gov.ae والسبب يعود ان المجلس الوطني الاتحادي قد استخدم تكنلوجيا المعلومات ضمن المجال البرلماني هو مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية (د. عبدالوهاب الظفري ، التجربة الالكترونية للبرلمان الهندي – بحث منشور بمجلة الامن والسياسة – دولة الامارات العربية المتحدة – بدون تاريخ نشر).

وبناء على ما تقدم سوف نقوم بعرض بعض الإجراءات الالكترونية المستخدمة في البرلمان الالكتروني الكويتي وهي كالاتي:

١-استخدام نظام الأرشيف الالكتروني.

هدف هذا البرنامج هو توثق كافة اعمال الأمانة العامة والأعضاء حيث تحتفظ الأمانة العامة بملف خاص لكل عضو من أعضاء المجلس كافة والأوراق الخاصة به (كالصورة الشخصية، جواز السفر ، السيرة الذاتية ، أنشطة العفو البرلمانية خلال الفصل التشريعي... الخ) وان اغلب أعضاء المجلس من مناطق بعيدة جغرافياً فقد تم فتح صفحة الكترونية لكل عضو لكي يتمكن من الدخول اليها بسهولة عن طريق الاسم وكلمة السر الخاصة به (.د. حسين شنيني و د. بومدين بوداود ، البرلمان الالكتروني و الديمقراطية الالطترونية كأليات للعمل السياسي الحديث – مجلة الناقد للدراسات السياسية – مجلد ٤ – العدد ١ – ٢٠٢٠ – ص٧٤) حيث يتم من خلاله اعلان بجدول الاعمال والمعلومات الخاصة قبل انعقاد الجلسة وكذلك معرفة اجندة المشاركات الخارجية للمجلس والاطلاع على مختلف الدراسات والتقارير التي اعدتها ادارة المجموعات والمعلومات .

٢-استخدام الرسائل الالكترونية القصيرة :-

عن طريقها يتم تذكير الاعفاء بمواعيد اجتماعات اللجان في المجلس وجدول الاعمال او تأجيل هذه الاجتماعات او اية متحدات طارئة اخرى .

٣-استخدام الارشيف الفوتوغرافي و العربي :-

عملت الامانة العامة للبرلمان الاماراتي بحذف مجموعة كبيرة من الصور الفوتوغرافية الخاصة بالمجلس منذ تأسيسه عام ١٩٧٢ وحتى الفعل التشريعي الاخير بطريقة الكترونية تميزت بسهولة الاستخدام والاسترجاع في اي وقت وفي اي مناسبة وكذلك المشاركات الخارجية (د. علي الضاوي – نحو برلمان عربي رقمي – بحث منشور بمجلة قضايا برلمانية – جمهورية مصر العربية – ٢٠٠٩ – ص٦) .

٤-استخدام نظام الرصد الصحفي الالكتروني :-

هو عباره عن ارشفة متكونه من مجموعة من الاخبار والمقالات والتحقيقات الصحفية المتعلقة بالمجلس الوطني التي تعتبر مصدر مهم من مصادر المعلومات المعتمدة من قبل اعفاء المجلس في المناقشات للقضايا المطروحة امامهم (بيت كونغ بان – تجربة البرلمان الالكتروني في سنغافورة – ورقة عمل قدمت الى مؤتمر الكويت الثالث حول الحكومة والبرلمان الالكتروني للفترة ١٣-١٥/اكتوبر ٢٠٠٦. ص٢٠) .

الفرع الثالث آليات البرلمان الإلكتروني بتعزيز الشفافية المالية في العراق

نرى ومن خلال تجارب الدول العربية سيكون للبرلمان الإلكتروني دور في تعزيز الشفافية المالية في العراق، من خلال مجموعة من الآليات التي تعتمد على توظيف الوسائل الإلكترونية في العمل البرلماني وبما يحقق علانية الإجراءات ويسهّل الوصول إلى المعلومات المالية،وتتمثل أبرز تلك الآليات في نشر واتاحة مشروعات القوانين المالية للمواطنين ولا سيما مشروع قانون الموازنة العامة والحسابات الختامية عبر المواقع الإلكترونية الرسمية لمجلس النواب، بما يتيح للباحثين والرأي العام الاطلاع على تفاصيل الإنفاق العام ومصادر الإيرادات ، كذلك اتاحة التقارير المالية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي والتقارير ذات الصلة بأداء الجهات التنفيذية، الأمر الذي يعزز الرقابة البرلمانية والشعبية على المال العام من جهة، وبما يمكّن المواطنين من متابعة المناقشات المالية وتقييم أداء ممثليهم. ويُعد هذا من ابرز مظاهر الشفافية المالية ونرى أيضاً أن فكرة البرلمان الإلكتروني تعزز المشاركة الشعبية في الشأن المالي، من خلال فتح قنوات إلكترونية لتلقي المقترحات والملاحظات بشأن القوانين المالية، وهو ما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية ايضاً في إدارة المال العام خلاصة القول إن البرلمان الإلكتروني يمثل أداة قانونية فاعلة يسهم بتعزيز الشفافية المالية في العراق شرط استكمال الإطار التشريعي المنظم له، وبما يتماشى مع التحول الرقمي، وبنفس الوقت بما ينسجم مع المبادئ الدستورية المتعلقة بحماية المال العام وتعزيز الرقابة البرلمانية.

الخاتمة

بعد اكمال بحثنا لقد وصلنا الى استنتاجات ومقترحات :-

اولاً الاستنتاجات :-

١- ان القرن الواحد والعشرين قد عرف تقدم ملحوظاً في استخدام شبكة المعلومات المحلية على المستوى العالمي وانتشاره في المجتمع ، بناءا على ذلك يشكّل البرلمان الإلكتروني أداة قانونية حديثة يمكن أن تسهم بفاعلية في تحقيق الشفافية المالية وتعزيز الرقابة البرلمانية على المال العام

٢- اسس الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ أساسًا دستوريًا بصورة غير مباشرة يدعم البرلمان الإلكتروني، من خلال النص على اختصاصات مجلس النواب في المجال المالي وحماية المال العام.

٣- يساهم نشر مشروعات القوانين المالية والتقارير الرقابية وبث الجلسات البرلمانية إلكترونيًا في تعزيز علانية الإجراءات المالية وزيادة ثقة المواطنين بالمؤسسة التشريعية .

٤- ان هذا الاستخدام الملحوظ في الجانب الالكتروني تنتج عنه ارتفاع في عدد المستخدمين لشبكة المعلومات الدولية على مستوى العالمي لبناء الحكومة الالكترونية و البرلمان الالكتروني .

٥- تكريس قيم الديمقراطية عن طريق استخدام البرلمان الالكتروني بصورته الرقمية وقد امتد هذا الأمر كافة النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...الخ

ثانياً المقترحات :-

١- لغرض بناء حكمة الكترونية وبرلمان الكترونية وديمقراطية الكترونية لا بد من تكريس وجود مجتمع معلوماتي

٢- سنّ تشريع خاص ينظم البرلمان الإلكتروني في العراق، يحدد آلياته، وحجية إجراءاته الإلكترونية، ولا سيما في ما يتعلق بالتصويت وتوثيق الجلسات خاصة المتعلقة منها بالامور المالية .

٣- تعزيز الإطار القانوني لحماية البيانات والمعلومات المالية من خلال تعزيز البنية الاساسية لتكنزلزجيا المعلومات وبما يضمن سلامة المعلومات ويمنع إساءة استخدامها، مع الحفاظ على متطلبات الشفافية والإفصاح.

٤- توسيع نطاق المشاركة الشعبية الإلكترونية في مناقشة القوانين المالية وبما يعزز مبدأ الشفافية ويكرّس الرقابة الشعبية على المال العام .

المصادر

١- د. ابراهيم الدسوقي ابو الليل – الجوانب القانونية للتعامل عبر رسائل الاتصال الحديث – بحث مقدم الى مؤتمر القانون والكومبيوتر والانترنيت – كلية الشريعة و القانون – جامعة الامارات العربية المتحدة –٢٠٠٣

٢- ائتلاف أمان: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد،ط٤، القدس،٢٠١٦.

٣- الاتحاد البرلماني الدولي تقرير البرلمان الالكتروني العالمي – مجلس الشورى الدولة المتاحة ٢٠٢٤/١٢/٥ منشور على موقع الكتروني

٤- الاتحاد البرلماني العربي – برلمان العربي – مكتبة مجالس الشورى والنواب بمملكة البحرين – العددين ٨٢٠٧٩–٢٠٠٤

٥- د. فتحي سرور ،كلمته التي القاها في واشنطن يوم ٥/ نوفمبر /٢٠٠٩ حيث طلب بضرورة انشاء البرلمان عربي الاكتروني لمواجهة تجديدات تكنلولوجيا العمر

٦- د. بشير علي الباز – البرلمان الالكتروني (اضلالة حول فكرة البرلمان الالكتروني العربي) دار الفكر الجامعي –٢٠١٥

٧- بيت كونج بان – تجربة البرلمان الالكتروني في سنغافورا – ورقة عمل قدمت الى مؤتمر الكويت الثالث حول الحكومة والبرلمان الالكتروني للفترة من ١٣–١٥/ اكتوبر –٢٠٠٦

٨- بيل جينس – المعلوماتية بعد الانترنيت – طريق المستقبل ترجمة د. عبدالسلام رضوان – سلسلة علم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون و الادب – كويت – العدد ٢٣١–١٩٩٩

تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١ WWW. Bns.bb

٩- د. حسن حسني المصري – الكومبيوتر كوسيلة فنية لانسياب المعلومات عبر الحدود الدولية و الصور الاستقلالية – بحث مثدم من كلية الحقوق جامعة الكويت –٢٠٠١

١٠- د. حسن شنيني و د. لومرين بوداود – البرلمان الالكتروني و الديمقراطية الالكتروني كأليات العمل السياسي الحديث – مجلة الناقد للدراسات السياسية . مجلد ٤ – العدد –١– ٢٠٢٠

١١– د. داود الباز الادارة العامة الالكترونية – دار النهضة العربية ٢٠٠٤

١٢– د. داود عبدالرزاق الباز – الادارة العامة (الحكومة) الالكترونية واثرها على النام القانوني المرفق العام و اعمال موفيه –٢٠٠٤

١٣– د. سلمان راشد الزياني – التنمية التكنولوجية بمفهومها الحديث – بحث منشور بمجلة معهد البحريني للتنمية السياسية –٢٠٠٩

١٤– صباح بن حمد الخليفة , سعد خضرر العرابي الحارثي – بيوت الخبرة البرلمانية الدور و الرسالة و الغاية – اصدار برنامج الانمائي – مكتبة المجلس الشورى والنواب بمملكة البحرية –٢٠٠٨

١٥– د. عبدالوهاب الضفيري – التجربة الالكترونية للبرلمان الهندي – بحث منشور بمجلة الامن و السياسة – دولة الامارات العربية المتحدة – بدون تاريخ نشر

١٦– علي الهادي – نحو البرلمان عربي رقمي – بحث منتو (بمجلة قضايا بريطانية – جمهورية مصر العربية – ٢٠٠٩

١٧– اللائحة الداخلية المجلس النواب البحريني رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢

١٨– نبيل علي – العرب و عصر المعلومات – سلسلة عالم المعرفة – الكويت – ٢٠٠٣

١٩– والترتروت اندرسون ، عصر الجينات و الالكترونات والمعرفة : ترجمة د. احمد مستجير – لهيئة المصرية العامة للكتاب –٢٠٠٦

٢٠– يوسف زنبيل – المجلس الالكتروني (عمود راصد) جريدة الايام – العدد ٢٠١٦– ٢١

٢١– دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥